

REPUBLIC OF YEMEN
Ministry of Agriculture & Irrigation
Irrigation Improvement Project
Project Management Unit (PMU)



7/31
Naji
الجمهورية اليمنية
وزارة الزراعة و الري
مشروع تطوير الري
وحدة إدارة المشروع

Salma's
I would appreciate it if you could
scan and send this report to Ahmed
Shawky, Salma M. Salman for their
review and comments. Thank

Date: 23/7/2006 التاريخ :

Our Ref.: 349/06 المرجع :

To: **Mr. Naji Abu-Hatim**
Sr. Rural Development Specialist
Sustainable Rural Development, Agriculture, Water and Environment
World Bank Office, Yemen Country Office.

Subject: **Re: Legal Consultancy to review Water Rights**
in Wadi Zabid.

Dear Naji,

We are pleased to enclose herewith a copy of the Draft Final Report (in Arabic) for the above-mentioned study that was submitted by the Legal Consultant Mr. Ahmed Al-Abiad.

This is for your review and comments. The project comments will be submitted to you in due course.

Best regards,..


Abdul Elah Hatrom
PMU Director/ IIP

23.7.06



24/7/06

Ref:

Date:

التاريخ:

المرجع:

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير النهائي

مشروع تحسين الري Irrigation Improvement Project (IIP)	
IN COMING	المرجع
No. : 5249	الرقم
Date: 21-7-06	التاريخ
Encl : 13	التعليقات

الأخ الأستاذ عبد الإله حطرم مدير عام مشروع تطوير الري السيلي المحترم

تحية طيبة لشخصكم الكريم وبعد:

نشكركم على تكليفكم لنا لبحث مشكلة الري في وادي زبيد المشار إليها في المرجعية المسلمة إلينا فتلك ثقة نعزز بها ، وفي نفس الوقت يسرنا ان نرفع إليكم تقريرنا عن المهمة الموكلة وذلك، على النحو التالي :

1. قدمنا لكم رؤيتنا عن برنامج الزيارة الميدانية لوادي زبيد بمحافظة الحديدة والذي تضمن قيامنا بالاجتماع مع رؤساء جمعيات الري ومع الأعضاء في موقع الوادي وبعض المسئولين ذوي العلاقة في محافظة الحديدة ومديرية زبيد ، فوافقتم عليه .

2. قمنا في تاريخ 28/3/2006م بالسفر من صنعاء إلى زبيد وبصحبتنا الأخ الأستاذ محمد بركات، ورغم وصولنا إليها في وقت متأخر إلا أننا تمكنا من اللقاء مع رؤساء الجمعيات في مقر مديرية زبيد والاستماع إليهم مدة لا تقل عن ثلاث ساعات .

وعلى الرغم من عدم انضباط الحاضرين في الاجتماع وكثرة المتكلمين في وقت واحد ، فقد قمنا بتدوين أهم ما طرحه الحاضرون عن المشكلة وأسبابها كل من وجهة نظره .

ونتيجة لعدم التزام كل منهم بالحديث في دوره وإصرار الكثير منهم على مقاطعة المتحدثين ، وكذلك استحواذ البعض منهم على الكثير من الوقت ، فقد استمعنا إلى كل واحد من الحاضرين . ثم ابلغ الحاضرون بان اللقاء الثاني معهم وأعضاء الجمعيات سيكون في صباح اليوم التالي في الوادي ذاته عند الحواجز .

ونود ان نشير هنا إلى ان الفائدة المرجوة والهدف الذي وصلنا من اجله وهو الإلمام الكامل بجميع جوانب مشكلة الري في وادي زبيد لم تتحقق كاملة وذلك بسبب الاضطراب الذي اتسم به ذلك اللقاء . وهو ما اثبت لنا فيما بعد ان اللقاء الجماعي مع كل ذلك العدد من رؤساء وأعضاء الجمعيات لم يكن هو الوسيلة المثلى للحصول على المعلومات الكافية .

Ref:

Date:

التاريخ:

المرجع:

٣. وفي التاسعة من صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٩/٣/٢٠٠٦م قمنا بالانتقال إلى وادي زبيد وقابلنا رؤساء وأعضاء الجمعيات الخاصة بالشرح عند كل حواجز الوادي ، ومع ذلك وان كانت زيارتنا لموقع الوادي قد ساهمت إلى حد كبير في بلورة الصورة الميدانية عن المشكلة محل البحث ، إلا ان حماس الحاضرين من أعضاء ورؤساء الجمعيات عند عرضهم للمشكلة كل من وجهة نظره عند الحواجز حال دون حصولنا على ما نريده من المعلومات .

٤. قمنا بزيارة مقر الوحدة التنفيذية لمشروع التطوير السيلي ، حيث عقد اجتماع ضم كل من الأخ الأستاذ محمد بركات مدير الوحدة والأخ المهندس المسئول عن الوادي بالإضافة إلى الأخ الدكتور/ أحمد بن علي ، قمنا خلاله بالاستماع إلى وجهة نظر الأخ مدير الوحدة التنفيذية حول المشكلة ، والذي أشار إلى وجود نظام تشغيل الحواجز ، وإلى وجود ورقة عمل خاصة بمشروع الوادي أعدت في العام ٢٠٠٢م ، وإلى مخطط للوادي يبين مواقع الحواجز واتجاهات جريان السيل من كل حاجز والأرض المستفيدة منه ، بالإضافة إلى أحكام قضائية قديمة حول ذات المشكلة وأنها جميعا ستكون ذات قيمة كبيرة في بيان المشكلة وما يساهم في استنباط المقترحات والتوصيات لحلها حسب وجهة نظره .

وقد تكرم مشكوراً بموافقتنا عقب سفرنا بحوالي أسبوعين بمستندات منها أحكام قضائية قديمة جدا . وما عدا ذلك مما أشار إليه لم يتم موافقتنا بها حتى اللحظة رغم طلبنا لها .

المشكلة وأسبابها :

من خلال اجتماعنا مع رؤساء جمعيات الوادي في اليوم الأول ومعهم/ أعضاء الجمعيات في موقع الوادي في اليوم التالي ، وجدنا أنهم جميعا متفقون على أهم أسباب نشوء المشكلة ، واختلفوا على ما عداها من الأسباب ، وقد شاطرهم الإخوة مسئولو الوحدة التنفيذية في ذلك الاتفاق والاختلاف على الأسباب وعلى النحو التالي .

الأسباب المتفق عليها :

١. تغير المناخ في البلاد بصورة عامة المتمثل بشحة الأمطار حيث انخفض المعدل السنوي لمياه السيول من ١٢٠ مليون متر مكعب إلى ٣٠ مليون متر مكعب فقط في السنوات القليلة الماضية.
٢. قيام الحكومة بدعم وإنشاء حواجز لمصادر المياه (السيول) في الوديان الكائنة في محافظتي إب وذمار مما نتج عنه احتجاز كمية كبيرة من مياه السيول التي كانت تصب في وادي زبيد .

Ref:

Date:

التاريخ:

المرجع:

٣. تغير التركيبة المحصولية في وادي زبيد ، بزراعة الموز فيه وتحديدا في أعلى الوادي واستحواذ مالكي مزارع الموز في أعلى الوادي على كميات كبيرة من مياه الوادي سواء مياه السيول أم المياه الجوفية بسبب طبيعة الموز التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه لإنتاج محصول الموز ، وما يستحوذ عليه ملاك مزارع الموز من مياه الوادي هو أضعاف مضاعفة لما تضمنه نظام الجبرتي المستقر في أذهانهم جميعا ، حيث تصل نسبة المياه التي يسقى بها محصول الموز إلى ٧٠% من مياه الوادي .

٤. ان تصميم حواجز الوادي وتنفيذها ، لم يتم بناء على إجراء مساحة فغنية من قبل مهندسين مختصين لأراضي الوادي المحتاجة لسقيها ، وإنما تم بناء على إفادات الملاك ، الذين كانت تقديراتهم لمساحة أراضيهم اقل من المساحة الفغنية . فنتج عن ذلك ان صممت الحواجز في الوادي بواقع حاجز واحد لكل ٢٠٠٠ هكتار ، بينما المساحة الفغنية للأرض التي تستقي من مياه كل حاجز تصل إلى أكثر بكثير من ٢٠٠٠ هكتار . وبالتالي فان الحاجز الواحد في الوادي لا يكفي لحجز وتوزيع المياه لكامل المساحة التي يجب ان تروى عبره .

وهذا سبب يوافق عليه ويقبل به مسئولو الوحدة التنفيذية ومهندسوها .
٥. ان الحواجز التحويلية الحالية تم إنشاؤها في مواضع غير المواضع الترايبية السابقة التي وضعت وفقا لنظام الجبرتي مما أدى إلى ذهاب كثير من المياه إلى غير مستحقها حسب نظام الجبرتي .

الأسباب المختلف عليها :

١. ارتفاع مستوى سطح الوادي (مجرى السيل) بسبب ما يجرفه السيل من تراب وأحجار مما اخل بنظام تدفق المياه .
٢. إقامة الحواجز الترايبية لتغيير اتجاه المياه أو رفعه إلى ارض عالية بما يسمى " القفل " .
٣. حجز المياه عن مساحات واسعة مستحقة للمري لكي تتدفق المياه عبر فتحة في المقسم إلى ارض مساحتها هكتار واحد .
٤. رفع الحاجزين ١ ، ٣ أكثر من اللازم مما أدى إلى عدم تدفق السيل إلى أسفل الوادي .

Ref:

Date:

التاريخ:

المرجع:

الأسباب في رأينا :

ان أسباب المشكلة في رأينا تكمن فيما يلي :
طالما عرضنا الأسباب المتفق عليها والأخرى التي هي محل اختلاف، فان معرفتنا بها توجب علينا
إزالتها أو التخفيف من حدتها كأمر يديهي لحل المشكلة . فما الذي يمكن لنا إزالته أو التخفيف
من حدته ؟

لا بد لنا للإجابة على ذلك التساؤل من تصنيف تلك الأسباب وذلك برد كل منها إلى طبيعته ونوعه .
وفي رأينا ، ناته يمكن تصنيف كل تلك الأسباب إلى الأصناف التالية :

- ١ . أسباب طبيعية .
- ٢ . أسباب فنية .
- ٣ . أسباب قانونية .
- ٤ . تداخل الأسباب .
- ٥ . عدم وجود نظام أو اتفاق مكتوب للري في الوادي ..

١ . الأسباب الطبيعية :

تنحصر هذه الأسباب في سبب واحد وهو شحة مياه الأمطار التي تهطل على جميع البلاد وهو سبب
سماوي ليس في قدرة الإنسان التحكم في زيادة أو إنتقاص مياه الأمطار .

٢ . الأسباب الفنية :

وهي تلك الأسباب المتعلقة بالجانب الهندسي ، كتصميم الحواجز ومساحة الأرض التي يرويها الماء
المتدفق من تلك الحواجز ، وارتفاع مستوى سطح الوادي ، ورفع الحواجز أو خفضها ، بالإضافة
إلى غيرها من الأمور الفنية .

وهذا النوع من الأسباب يمكن التغلب عليه أو التخفيف من حدته بواسطة مهندسين على قدر كاف
من المعرفة والخبرة بعد دراسة مستفيضة لمعرفة ما يمكن ان يكون سببا من عدمه والآثار والنتائج
التي يمكن حدوثها في حالة إزالة السبب وفي حالة إبقائه .

Ref:

Date:

التاريخ:

المرجع:

٣. الأسباب القانونية :

هي الأسباب التي تحدث نتيجة للتصرفات الإنسانية المشروعة والغير مشروعة وتترك آثارها على الغير، منها مثلا تغيير التركيبة المحصولية في وادي زبيد المتمثل بزراعة الموز فيه ، ومنها أيضا إعداد تصاميم الحواجز بناء على معلومات غير دقيقة وليس بناء على مسح فعلي ، كذلك تدخل ملاك المزارع في الوادي بإنشاء حواجز ترابية عند الحواجز الإسمنتية لتحويل مجرى السيل ووضع ما يسمى بالأقفال . والاهم من ذلك عدم وجود نظام مكتوب للري لا موروث ولا حديث .
والأسباب القانونية يمكن إزالتها والتخفيف من حدتها سواء من خلال الخبر الباحث أو من قبل غيره .

٤. تداخل الأسباب :

ورغم الاستقلال الظاهر بين الأصناف الأسباب المشار إليها أعلاه ، فإنها تتداخل مع بعضها ويؤثر كل منها على الأسباب القانونية وعلى سبيل المثال فان الأسباب الطبيعية والفنية قد أدت إلى قيام المزارعين بتصرفات وسلوكيات يحكمها القانون سواء بإقرارها وحمايتها إن كانت تصرفات مشروعة ، أو بعدم مواجعتها للقانون ومخالفتها له وعدم إقراره حمايته لها .
فزراعة الموز أمر مباح يحميه القانون ، لكن سقي الموز بكميات من المياه فائضة عن الاستحقاق المتعارف عليه في نظام الجبرتي الراسخ في أذهان الناس هو عمل غير مشروع ، كما ان شقط مزارعي الموز في أعلى الوادي لمياه السيل اللازم تدفقها نحو وسط الوادي في غير موعد استحقاق أعلى الوادي هو عمل غير مشروع كذلك .

٥. عدم وجود نظام أو اتفاق مكتوب للري في الوادي :

أ- لا يوجد نظام ري مكتوب يحدد مبادئ وضوابط الري ويبين حقوق وواجبات المزارعين في الوادي ويمنع المزارعين من القيام بأي تصرفات أو أعمال مستحدثة لتغيير مجرى الماء في الوادي أو حجزه واستئثار البعض بالماء دون البقية ، ويقرر جزاءات على من يخرج عن تلك الضوابط ، وذلك ليكون سندا ومرجعا للجهة التنفيذية في مراقبتها للري في الوادي واتخاذ الإجراءات الوقائية أو الضبطية التي تجبر المزارع على الوقوف عند حد معين ، وبدون ذلك لا يمكن القول بوجود مخالفة أو مخالف

ب- ظهر تمسك المزارعين بما يسمونه قاعدة الجبرتي والتي أشارت إليها الدراسات النظرية التي تسلمناها ، إلا أننا لم نجد مدونة مكتوبة لما يسمى بقاعدة أو نظام الجبرتي أي أنها لا وجود لها

Ref:

Date:

التاريخ:

المرجع:

إلا في أذهان المزارعين وليس في أذهانهم منها غير المدد المحددة لكل مجموعة في الوادي ، فلم يتم تدوينها ولم نجد مخطوطة تتضمنها قديمة كانت أو حديثة، لنتمكن من معرفة الأسس التي قامت عليها وشروطها وضوابطها حتى يمكن التأكد من صحتها وصحة تطبيقها وملاءمتها مع واقع الحال والمتغيرات في الوادي ووضع الضوابط لتنفيذها .

ج- تبين لنا من خلال الدراسة التي قام بها الأستاذ با حميشان المسلمة إلينا من الهيئة وكذلك من مرجعية المهمة الموكلة لنا محل هذا التقرير ، أن تلك الدراسة أشارت في كثير من مواضعها وصفحاتها إلى ما أسمى بمدونة الجبرتي ، كما أن المرجعية التي بموجبها نقوم بهذا العمل أكدت أن هدف عملنا هو التوصل إلى طريقة قانونية لتعديل نظام الجبرتي مع الإبقاء على نظام الجبرتي ذاته .

وذلك ما جعلنا نعتقد بوجود مدونة أو نظام مكتوب وضعه الجبرتي، خاصة وان مرجعية عملنا المحررة باللغة الإنجليزية المسلمة إلينا من الهيئة اعتبرت نظام الجبرتي هو محور الارتكاز في مهمتنا . ولذلك فقد اجبرنا على أن نجعل حصولنا على أي شيء مكتوب منسوب إلى الجبرتي هدفاً الأول والأهم .

وعند زيارتنا الميدانية ولقائنا مع رؤساء وأعضاء جمعيات الوادي وبمناسبة إشارتهم أثناء حديثهم معنا إلى الجبرتي سألناهم جميعاً عن صحة وجود نظام أو مدونة منسوبة إلى الجبرتي ، فكانت أغلب إجاباتهم بأن مدونة الجبرتي موجودة . وإزاء ذلك الإصرار منهم أنكرنا وجود شيء من ذلك القبيل بقصد تحفيزهم لعرض أي صورة أو أصل لأي مخطوط منسوب إلى الجبرتي يتعلق بنظام الري في الوادي ، فالتزم اثنان من الحاضرين بأن يحضر إلينا كل منهما على حدة المخطوطة التي لديه في اليوم التالي .

غير أننا عند لقائنا مع رؤساء وأعضاء الجمعيات على أرض الوادي طلبنا ممن وعدنا إحضار ما هو منسوب إلى الجبرتي فوعد بإرسال صورة منها إلينا في صنعاء عبر الوحدة التنفيذية ، كما أن آخرين وعدوا بذلك ، ولكننا حتى لحظة إعداد هذا التقرير لم نتسلم أي شيء يتعلق بالجبرتي .

ولذلك ، فإننا نعتقد جازمين بعدم وجود أي مدونة أو نظام مكتوب للجبرتي يتعلق بنظام الري في وادي زبيد إلا في أذهان المواطنين دون أن يكون له وجود في الواقع .
ونركز في نفينا لذلك نفياً قاطعاً حتى يثبت العكس ، إلى الأسباب التالية :

Ref:

Date:

التاريخ:

المرجع:

السبب الأول : لأن أحد أعضاء أسرة بازي وهي أسرة هامة في مدينة زبيد وفي المحافظة التي بلغنا أنها تحتفظ بمخطوطات ومدونات هامة ومنها مدونة الجبرتي ، أكد لنا عدم علمه بوجود مدونة منسوبة إلى الجبرتي تتعلق بنظام الري في الوادي .

السبب الثاني : لأنه لو كان نظام الجبرتي المكتوب وجود حقيقي لكانت صورة أو نسخة منه قد سلمت إلى الوحدة التنفيذية ومنها إلى الهيئة منذ إنشاء المشروع ونشوء الخلاف بين المزارعين ، أو لكانت الوحدة التنفيذية للمشروع قد علمت بإسم من يحتفظ بها في مدينة زبيد ، ولو كانت عند شخص معين لكان رؤساء وأعضاء الجمعيات قد ذكروا لنا اسمه ودلونا عليه .

السبب الثالث : انه يوجد نظام للري مكتوب ، لم يشر إليه احد من المزارعين في الوادي ، إما لمصلحة بعضهم أو لعدم علمهم به .

ونحن نرى أن مصلحة البعض اقتضت عدم الإشارة إلى ذلك النظام عند اجتماعنا مع رؤساء وأعضاء الجمعيات ، وذلك بدليل أننا وجدنا ضمن ما تسلمناه من الأوراق من الوحدة التنفيذية صورة لنظام الري في الوادي يعلم الإخوة في الوحدة التنفيذية للمشروع بإسم من أوصل إليهم تلك الصورة ، وذلك يجعل من اليسير على الهيئة وعلى أي باحث الحصول على صورة واضحة بدلا عن الصورة الرديئة التي سلمت للوحدة التنفيذية وصورة منها سلمت لنا .

وهو نظام للري في غاية الأهمية وفي غاية الدقة وضعه وتصلح عليه المزارعون في الوادي واتفقوا عليه ، ولم يكتمل إلا على مرحلتين وعلى النحو التالي :

المرحلة الأولى :

١ . تنازع المزارعون في أعلى وأوسط وأسفل الوادي إلى القاضي المختص وهو القاضي احمد بن ناصر عبد الحق المخلافي الحيمي حول مياه الوادي وحصص كل منهم فيها ، فأبرم بينهم صلحا في سنة ١١٠٦ هـ رفضه وكلاء المتنازعين وطلبوا منه إصدار حكم شرعي ، فعدل عن الصلح الذي أبرمه وأصدر حكما قضائيا في النزاع .

غير أن الخصوم المتنازعين بأنفسهم حضروا بأشخاصهم أمام ذلك القاضي وطلبوا منه إلغاء الحكم القضائي الذي أصدره بناء على طلب وكلائهم ، وطلبوا منه إجراء الصلح الذي أبرمه وتنفيذه .

٢ . قام ذلك القاضي بعرض الحكم الذي أصدره والصلح الذي أجراه ووافق عليه جميع المتنازعين قام بعرض الوثيقتين على الإمام في حينه فوجه الإمام بتنفيذ الصلح لتراضي جميع الأطراف عليه .

٣ . تم العمل بذلك الصلح الذي ارتضى به جميع مزارعي الوادي لمدة (٢٥٧) عاماً دون أي إشكال .

Ref:

Date:

التاريخ:

المرجع:

المرحلة الثانية :

١. وفي سنة ١٣٦٣هـ ثار النزاع من جديد بين مزارعي الوادي جميعا ، فتم عرض ذلك الصلح المؤرخ ١١٠٦هـ على الإمام يحيى ، ولأن الورقة التي كتب عليها ذلك الصلح كانت مهترئة ، فقد وجه الإمام إلى عامل (مدير الناحية) وحاكم زبيد بما يلي :
 - أ- نقل الصلح المحرر في الورقة المهترئة والمؤرخ ١١٠٦هـ وتحريره على أوراق جديدة .
 - ب- أن يحرق ذلك الصلح في عدد من النسخ .
 - ج- أن تسلم نسخ لأهل الشرح ونسخ لمن طلبها من أعيان الملاك في الوادي .
 - د- أن يستمر أهل الشرح على ما تضمنه ذلك الصلح .
 - هـ- أن يقوم أطراف الصلح بالإقرار والمصادقة بظاهر كل النسخ المنقولة المحررة نقلًا في الأوراق الجديدة بمن في ذلك الشيوخ والأعيان عليهم المصادقة مثل غيرهم على كل النسخ الجديدة المنقولة .
 - و- أن يقوم كل من العامل (مدير الناحية) والحاكم في زبيد بالتصديق على كل النسخ المنقولة من الأصل .
 - ز- أن تعرض النسخ المنقولة الجديدة بعد استيفاء ما قضت به التوجيهات، تعرض على الإمام لاعتمادها .
٢. بعد صدور ذلك التوجيه من الإمام كان ما يلي :
 - أ- قام حاكم وعامل زبيد بطلب مشايخ الشرح وأعيان الملاك وعرضوا عليهم نسخة من ذلك الصلح بعد نقلها في أوراق جديدة ، فأقروا ما تضمنه ذلك الصلح المحرر في الأوراق الجديدة .
 - غير أنهم طلبوا إضافة بعض التفاصيل قاموا بسردها على العامل والحاكم إضافة إلى ما تضمنه أصل الصلح المنقول ، وصادقوا على ذلك في النسخ المنقولة .
 - ب- بعد مصادقة الشيوخ والأعيان وأهل الشرح على الصلح المنقول وكذلك إقرارهم ومصادقتهم على ما أضافوه إلى ذلك الصلح تم التصديق من العامل والحاكم على كل النسخ التي تم نقلها من الأصل ، وتم ذلك في شهر ذي الحجة ١٣٦٣هـ .

Ref:

Date:

التاريخ:

المرجع:

ج- قام الإمام يحيى باعتماد تلك النسخ المذقولة من التصالح في شهر محرم ١٣٦٤هـ واستمر العمل بذلك الصلح حتى قيام ثورة ٢٦ سبتمبر المباركة وربما حتى بعد الثورة ، أي منذ ٦٣ عاما أو أكثر .

وعلى الرغم من أن ذلك الصلح تحرر في عام ١١٠٦هـ وتجدد النزاع في ١٣٦٣هـ إلا أن الواضح من خلال قراءته أنه لا توجد أي إشارة فيه إلى الجبرتي أو مدونته بأي حال من الأحوال . وذلك يؤكد ما ذهبنا إليه من وجود الجبرتي في مخيلة وأذهان المواطنين فحسب وليس له وجود في الواقع، ولو كان له وجود فعلي لكنا قد وجدنا إشارة إليه أو احتجاجا به أو ذكراً له في ذلك الصلح.

التوصيات :

إن تصنيف الأسباب ورد كل منها إلى مصدر نشوئه وكذلك تداخلها وعلى النحو الذي سلف ذكره ، هو اجتهاد منا أردنا من خلاله تجزئة الصورة العامة للمشكلة لنعرف مكوناتها ونوع تلك المكونات وصنفها ومدى تأثيرها في حالتنا تظافرها معا وفي استقلال كل منها عن الصورة العامة للمشكلة ، ووجدنا بالفعل أن تفكيك الصورة العامة للمشكلة ورد الأجزاء كل إلى مصدره قد مكنا من الرؤية الواضحة لطرح التوصيات التالية :

أولا : أن تباشر هيئة مشروع تطوير وادي زبيد بحصر عدد الحواجز المائية والسدود التي أنشئت في مصادر تدفق السيول إلى وادي زبيد وتحديد كمية المياه المحجوزة فيها جميعا بهدف معرفة مدى تأثير كمية المياه المحجوزة في المصدر على المزارعين المستفيدين منها في الوادي بصورة عامة وعلى المستفيدين في وسط الوادي وأسفله كل على حدة . فعلى ضوء تلك المعرفة ستمكن الهيئة من تحديد ما إذا كانت تلك الحواجز المائية في المصدر تشكل جزءا أو سببا في نشوء المشكلة العامة في الوادي وإلى أي مدى .

ولن يخرج الأمر في النهاية عن احتمالين :

الاحتمال الأول : أن لا يكون للكمية المحجوزة من المياه في تلك السدود والحواجز في المصدر اثر كبير مقارنة بالكمية التي يحتاجها كل الوادي حتى أسفله . وهنا يلزم استبعاد تلك الحواجز والسدود في المصدر كسبب من أسباب المشكلة حتى في حالة تأثيرها القليل على الوادي .
والاحتمال الثاني: أن يكون لكمية المياه المحجوزة في تلك السدود والحواجز التي استحدثت في المصدر اثر كبير في خفض المياه التي يحتاجها الوادي بكامله ، أو أن يكون لها اثر بالغ في

Ref:

Date:

التاريخ:

المرجع:

حرمان المزارعين المستفيدين في أسفل الوادي . وفي كلا الحالين فان اللازم على الهيئة التأكد من وجود التأثير لتلك السدود والحواجز في حالة الاحتمال الثاني وتحديد درجته .
فإذا ما تبين للهيئة بدقة درجة التأثير في خفض المياه التي يحتاجها الوادي وأن إنشاء تلك السدود في المصادر قد ساهم إلى درجة معينة في حرمان المزارعين في أسفل الوادي في ري مزرعاتهم، فان هذا السبب وان كان فنيا بحاجة إلى حل حقوقي قانوني، ولكي نصل إلى حل قانوني ، علينا أن نجيب على السؤال التالي : لمن الحق في مياه المصدر، هل للمواطنين الذين حجزوها في مصدر تدفقها ؟ أم للمواطنين في وادي زبيد ؟ أم الحق فيها مشترك لكليهما ؟
للإجابة على ذلك نقول بأنه لم يوجد فيما نعرف حتى الآن نظام للري في بلادنا بصورة عامة لا في الماضي ولا في الحاضر ، على الرغم من أن أسلافنا العظام الذين أنشئوا السدود العظيمة ، لاشك أنهم وضعوا نظاما أو أنظمة ليس للري من تلك السدود التي أنشأوها فحسب ، وإنما أيضا للوديان العظيمة في كل اليمن كوادي زبيد هذا الذي نحن بصدده مثلا ، إلا أن ما تم كشفه من الآثار والكتابات حتى الآن لا يدلنا على وجود أي نظام يتعلق بالري مهما كان .
وكنتيجة، لا يوجد في بلادنا أي نظام للري يحدد الحقوق والواجبات والمحظورات والعقوبات .
ولذلك فليس لدينا غير القاعدة التي تقول " الأعلى ثم الذي يليه " سواء كانت حديثا شريفا أو عرفا استقر عليه الناس .
وإذا ما طبقنا تلك القاعدة على السدود والحواجز التي أنشئت في مصادر المياه التي تصب إلى وادي زبيد ، فان للمزارعين عند مصادر المياه سقي أراضيهم من مياه المصدر وما فاض من مياه السيول بعد ربيها يجب أن يصل دون عوائق إلى الأراضي التي تليها مهما بلغت مساحتها ويصل ما تبقى منها إلى آخر ارض مستحقة للري وفقا لتلك القاعدة ، وما فاض بعد ذلك فإلى البحر .
والذي يبدو بجلاء أن ذلك ما كان عليه حال ري الأرض الكائنة عند المصدر أو عند المصب حتى قام المواطنون أصحاب الأرض عند المصدر وبدعم مادي وفني من الدولة باستحداث سدود أو حواجز جديدة ، دون أن يسبق إنشائها أي دراسة عن مدى اثر إنشائها على الأرض عند المصب . وذلك في رأينا خطأ وقعت فيه الدولة يقع على الهيئة إصلاحه إن كان لإنشاء تلك السدود عند المصدر اثر كبير على الأراضي عند المصب في وادي زبيد .
وإذا كان للمواطنين أصحاب الأرض عند المصدر الحق في ري أراضيهم وفقا لقاعدة " الأعلى ثم الذي يليه " فانه ليس لهم الحق في حجز مياه المصدر لري أراضي لم تكن ترويه مياه المصدر قبل إنشاء

Ref:

Date:

التاريخ:

المرجع:

السدود أو الحواجز وذلك لأن لهم الحق في أن تروى أرضهم بالمياه المتدفقة عند المصدر ، وتلك المياه المحجوزة خلف السدود هي فائضة عما تحتاجه أراضيهم التي كان يرويها السيل في العادة ، وبالتالي فإن المياه المحجوزة باعتبارها فائضة عن الحاجة هي في حقيقة الأمر مستحقة لغيرهم الذين يلونهم وفقا لتلك القاعدة، ولله من البديهي أن قاعدة " الأعلى ثم الذي يليه " لا يمكن تطبيقها إلا إذا كانت دافقة في مجراها الذي اختطته لنفسها على مر الزمن وبطريقة طبيعية تلقائية.

وتدخل الإنسان بوضع حواجز مائة لحجز وخرن ما يزيد عن حاجة الأرض عند المصدر هو استحواذ على حق الغير في المياه المحجوزة لأن هناك ارض تالية تستقي بتلك المياه المحجوزة وفي حاجة إليها .

أما إن كانت الحواجز المستحدثة عند المصدر حواجز تحويلية تسمح بري أراضي معينة وتسمح في نفس الوقت بتدفق السيول في المجرى العام فلا ضير في ذلك ولا يعتبر خرقا لتلك القاعدة أو إضرارا بالأراضي التالية .

وكذلك هو الحال إذا ما أنشئت تلك السدود عند المصدر بقصد ري أراضي تم استصلاحها حديثا أو لري أراضي لم تكن مياه سيل المصدر ترويها قبل إنشاء السدود فذلك أيضا خرق للقاعدة .

ومع ذلك وبالنظر إلى واقع الأمور ، فإنه لا يمكن هدم تلك السدود والحواجز عند المصدر ليس لان الدولة هي التي أنشأتها أو ساهمت على الأقل في إحداثها أو حظيت بموافقة السلطات المختصة فحسب ، وإنما أيضا لان عددا من المواطنين عند المصدر أصبحوا معتمدين على وجودها ولها تأثير كبير في اقتصاديات المواطنين المستفيدين منها وفي اقتصاد المنطقة ذاتها ، ولكل منهما تأثيره في الاقتصاد القومي .

ولذلك، وعند تأكد الهيئة من وجود اثر كبير لتلك السدود والحواجز في حرمان ذوي المزارع عند المصب فان على الهيئة لكي تتوصل إلى حل قانوني لهذه المشكلة الفنية أن تقوم بما يلي :

١. المقارنة بين المصلحة التي تحققت للمواطنين عند المصدر من جراء إنشاء السدود لحجز مياه السيول والأضرار التي احقت بالمواطنين عند المصب (في وادي زبيد) لتحديد أيهما الأبلغ النفع أم الضرر .

٢. استخلاص مدى تأثير النفع أو الضرر الناتج عن المقارنة على :

أ- مقدار عدد المواطنين المنتفعين والمتضررين وأيها أكبر .

ب- مقدار مساحة الأرض المنتفعة والمتضررة وأيها أكبر .

Ref:

Date:

التاريخ:

المرجع:

ج- التركيبية المحصولية في الأرض المنتفعة عند المصادر والأرض المتضررة عند المصب وأيهما له التأثير البالغ في اتساع دائرة المنتفعين أو المتضررين واثار المنفعة أو الضرر في الاقتصاد الفردي والاقتصاد القومي .

وعلى ضوء ذلك تستطيع الدولة ممثلة بالهيئة باتخاذ القرار المناسب إما بالحفاظ على منفعة حاجزي المياه عند المصدر ، أو بإزالة الضرر عن المحرومين من حقهم في مياه المصدر الفائضة ، أو بوضع نظام بواسطة خبير قانوني ، يوازن بين احتياج أصحاب المصدر وأصحاب المصب يتضمن آلية تكفل تنفيذه على أصحاب المصدر .

ثانيا : ومن الناحية القانونية باعتبارها الجانب الأهم في حرمان المواطنين المزارعين في أسفل الوادي بشكل حاد يكاد يؤدي إلى فقرهم إن لم يكن قد حل بهم الفقر فعلا ، يضاف إلى ذلك حرمان المواطنين المزارعين في وسط الوادي وإن بشكل أخف ، فإننا نوصي بما يلي :

١- أن تقوم الهيئة بوضع نظام للري في الوادي يتمثل في لائحة تصدر عن الوزير المختص بالري والزراعة ، يضعه خبير في القانون أو أكثر شريطة أن يعتمد ذلك النظام اللاحي على ما يلي :

أ- الاتفاق بين جميع المزارعين في سنة ١١٠٦هـ والذي تم نقله ونسخه في العام ١٣٦٣هـ والمعتمد من قبل القضاة المختصين في تلك المنطقة والموقع عليه من جميع المزارعين في الوادي في ذلك التاريخ والمصدق عليه من الإمام قبل الثورة في العام .

لأن ذلك الاتفاق كان نافذا وملزما لمزارعي الوادي فترة طويلة ولا تقتصر حجية ذلك الاتفاق القضائي على الموقعين عليه في حينه ، وإنما تمتد حجيته إلى المزارعين حاليا في الوادي بصفتهم خلفا خاصا للموقعين عليه .

ب- الواقع الحالي في الوادي بعد التغير الذي حدث في التركيبية المحصولية للوادي المتمثل بزراعة الموز وذلك بدراسة مقدار كمية المياه التي تحتاج إليها شجرة الموز للإنتاج أينما وجدت في الوادي .

على أن تقوم الهيئة بعد إجراء تلك الدراسة بإبداء رأيها الفني فحسب في كيفية توزيع الكمية التي تحتاجها شجرة الموز على المزارعين المنتجين لها في أعلى وأوسط الوادي . وتقوم بعد ذلك بإحالة الدراسة أو نتائجها ورأيها الفني إلى الخبير القانوني المكلف بصياغة مشروع النظام .

ج- أن يتضمن ذلك النظام القانوني عقوبات من نوعين : إدارية تطبقها الهيئة ممثلة بالوحدة التنفيذية للوادي ، وجنائية تطبقها المحاكم بناء على إحالة من الهيئة للمخالف إلى النيابة

Ref:

Date:

التاريخ:

المرجع:

النامة ثم إلى المحكمة ، أو بناء على شكوى يرفعها المجني عليه المتضرر إلى النيابة العامة ثم إلى المحكمة .

د- يرفع مشروع النظام من الخبير إلى الهيئة مشفوعاً بتقرير منه إليها ، ثم تقوم الهيئة بعد ذلك بعرضه على أعضاء ورؤساء الجمعيات في الوادي وغيرهم من المزارعين المستفيدين من مياه الوادي وتسليم كل منهم نسخة منه تحت التوقيع باستلامه . يرفق بكل نسخة رسالة من الهيئة في صورة تعليمات موجهة منها إلى كل أعضاء الجمعيات تتضمن ما يلي:

❖ تحديد مدة لكل أعضاء ورؤساء الجمعيات لا تقل عن شهر لدراسة ذلك المشروع ومناقشته خلالها في اجتماع منظم يضمهم برئاسة شخص من بينهم ينتخبونه بالأغلبية المطلقة لتنظيم أعمال ذلك الاجتماع وإدارة الحديث فيه ومنح كل عضو حق الكلام وتدوين رأيه في محضر .

❖ عند اتفاقهم على الملاحظات والاعتراضات على المشروع مع تحفظات وآراء من يخالف رأي الأغلبية ، عليهم رفعها مكتوبة موقعة من كل منهم إلى الهيئة لدراستها من قبل الهيئة وإحالتها إلى الخبير لأعداد الصيغة النهائية على ضوء رأي الهيئة الفني فيها .

❖ فإن تعذر اتفاقهم جميعاً على تقديم أي ملاحظات أو اعتراضات خلال تلك المدة المحددة - وهو ما نتوقع حدوثه - فإن على كل عضو في تلك الجمعيات تقديم رأيه مكتوباً إلى الوحدة التنفيذية خلال مدة عشرة أيام من انتهاء المدة الأولى وهي الشهر . شريطة أن تكون موقعة من كل منهم . ثم تقوم الوحدة التنفيذية برفعها إلى الهيئة لدراستها وإحالتها إلى الخبير القانوني لإعداد الصيغة النهائية على ضوء رأي الهيئة الفني في ملاحظات المستفيدين على المشروع .

❖ أن يكون لأعضاء الجمعيات في الوادي سواء عند اجتماعاتهم العامة لمناقشة المشروع أو عند دراسته بصورة فردية في حالة اختلافهم ، أن يستعينوا بقانونيين إما لتوضيح ما يرونه غامضاً أو لصياغة ملاحظاته عليه .

ه- أن يتضمن ذلك النظام ما يكفل تعديله في أي وقت وفقاً للمستجدات .

ثالثاً : وفيما يتعلق بالأسباب الفنية الأخرى غير السدود والحواجز في المصدر، ومنها تصميم حواجز التصريف في الوادي بناء على معلومات مستقاة من المواطنين وليس بناء على مسح علمي فعلى للأرض التي يتم تصريف المياه إليها من كل حاجز، وبناء حواجز التصريف في غير مواضع

Ref:

Date:

التاريخ:

المرجع:

الحواجز الترابية السابقة وارتفاع مستوى سطح الوادي الناتج عما يجرفه السيل من التراب والأحجار، ورفع حاجزي التصريف ٣،١ في الوادي إلى مستوى حال دون وصول المياه إلى أسفل الوادي، وغيرها من الأسباب الفنية التي لم ترد في هذا التقرير ويعلم به مهندسو الهيئة، فإننا نوصي:

أن تقوم الهيئة بتشكيل لجنة من مهندسيها لفحص ودراسة الأسباب الفنية الواردة في هذا التقرير وغيرها من الأسباب وإخضاع كل سبب منها للفحص وللدراسة بهدف التوصل إلى نتائج تبين مدى صحة كل سبب من حيث تأثيره في عدالة توزيع المياه من عدمه. وإن كان مؤثرا فإلى أي درجة. وإن كانت درجة تأثيره عالية فما الذي يلزم فنيا لإزالته أو لتخفيف حدته إلى أدنى حد ممكن، وما إذا كانت كلفة إزالة تأثيره وتخفيف حدته سيكون لها مردود اقتصادي أو اجتماعي يستحق تلك الكلفة المالية.

على أن يكون مهندسو الوحدة التنفيذية بما لديهم من خبرة ضمن تلك اللجنة، وأن تؤدي اللجنة مهمتها في الوادي بمشاهدة الواقع والمستفيدين فيه. وأن تحدد الهيئة لتلك اللجنة مدة لا تزيد على شهر واحد يكون هو نفس الشهر المحدد لمزارعي الوادي لإبداء رأيهم في مشروع النظام اللاحي ومتزامنا معه، حتى يصاغ مشروع النظام على ضوء نتائج الدراسة التي قامت بها اللجنة وتوصياتها، وإن لم يتم تنفيذ تلك التوصيات بعد.

نرجو أن نكون قد وفقنا في المهمة التي كلفنا بها وأن نكون قد ساهمنا من خلال هذا التقرير في إيجاد الحلول لمشكلة الري في وادي زبيد.

المخلص

والله الموفق،،،

المحامي/ احمد محمد الأبيض

